

دقائق التفسير

حافظيه ونحو ذلك فمنهم طائفة نفت الحلول كالقاضي أبي يعلى وأمثاله وقالوا ظهر كلام
□ في ذلك ولا نقول حل لأن حلول صفة الخالق في المخلوق أو حلول القديم في المحدث ممتنع .
وطائفة أطلقت القول بأن كلام □ حال في المصحف كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي الملقب
بشيخ الإسلام وغيره وقالوا ليس هذا هو الحلول المحذور الذي نفينا بل نطلق القول بأن
الكلام في الصحيفة ولا يقال بأن □ في الصحيفة أو في صدر الإنسان كذلك نطلق القول بأن
كلامه حال في ذلك دون حلول ذاته .

وطائفة ثالثة كأبي علي بن أبي موسى وغيره قالوا لا نطلق الحلول نفيا ولا إثباتا لأن
إثبات ذلك يوهم انتقال صفة الرب إلى المخلوقات ونفي ذلك يوهم نفي نزول القرآن إلى
الخلق فنطلق ما أطلقته النصوص ونمسك عما في إطلاق محذور لما في ذلك من الإجمال .
واما قول القائل إن قلت إن هذا نفس كلام □ فقد قلت بالحلول وإن قلت غير ذلك قلت
بمقالتنا فجواب ذلك أن المقالة المنكرة هنا تتضمن ثلاثة أمور فإذا زالت لم يبق منكرا .
أحدها من يقول إن القرآن العربي لم يتكلم □ به وإنما أحدثه غير □ كجبريل ومحمد
و□ خلقه في غيره .

الثاني قول من يقول إن كلام □ ليس إلا معنى واحدا هو الأمر والنهي والخبر وإن الكتب
الإلهية تختلف باختلاف العبارات لا باختلاف المعاني فيجعل معنى التوراة والإنجيل والقرآن
واحدا وكذلك معنى آية الدين وآية الكرسي كمن يقول إن معاني أسماء □ الحسنى بمعنى واحد
فمعنى العليم والقدير والرحيم والحكيم معنى واحد فهذا إلحاد في أسمائه وصفاته وآياته .
الثالث قول من يقول إن ما بلغته الرسل عن □ من المعنى والألفاظ ليس هو كلام □ وإن
القرآن كلام التالين لا كلام رب العالمين فهذه الأقوال الثلاثة باطلة بأي عبارة عبر عنها .
واما قول من قال إن القرآن العربي كلام □ بلغه عنه رسول □ صلى □ عليه وسلم وأنه

تارة